CD/PV.1070
12 June 2007

ARABIC

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة السبعين بعد الألف

المعقودة في قصر الأمم، جنيف،

يوم الثلاثاء، ١٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٧، الساعة ١٠/٠٥

الرئيسة: السيدة إليزابيث بورسرين بونييه (السويد)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٠٧٠ لمؤتمر نزع السلاح. ولدي متكلمان على قائمة المتكلمين، هما ممثل الولايات المتحدة وممثل ألمانيا.

وقبل أن أعطيها الكلمة، أودّ أن أطلع المؤتمر بإيجاز على آخر ما استجد من تطورات، مثلما وعدت بذلك في جلستنا العامة السابقة. فقد أجريت خلال الأسبوع مشاورات غير رسمية مفتوحة العضوية، مكنتنا من التحري فيما إذا كان إصدار بيان رئاسي تكميلي يمثل أداة يمكن أن تساعدنا على إيجاد مخرج من هذا المأزق. وأرى أننا لم نستنفد بعد جميع سبل التشاور بشأن هذه الإمكانية.

لذلك، أعترم إجراء جولة أخرى من المشاورات الرئاسية غير الرسمية والمفتوحة العضوية، ستعقد في هذه القاعة بعد ١٠ دقائق من اختتام هذه الجلسة. ثم ستعقد الجلسة العامة الرسمية المقبلة يوم الخميس الموافق ١٤ حزيران/يونيه في الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة. والغرض من ذلك هو تعميم النتائج، إن وجدت، التي ستسفر عنها المشاورات التي أجريها بصفتي رئيسة المؤتمر.

وأرى في القاعة طائراً يذكرني بملاحظة أبدأها أحد الوفود قبل فترة وجيزة لدى مناقشتنا إمكانية إصدار بيان رئاسي ووضع نصه. فقد استحسّن ممثل الوفد النص وقال، "أنصتوا، إن لم يطر هذا الطائر، فليس له جناحان". وعليه، اعتبرها بشري خير أن يكون لدينا هذا الطائر في القاعة.

وهكذا، وبعد إبداء هذه الملاحظات، سأعطي الكلمة الآن للمتكلم الأول على قائمة المتكلمين، وهي سفيرة الولايات المتحدة الأمريكية.

السيدة روكا (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): السيدة الرئيسة، اليوم آخذ الكلمة لأعرب عن دعم الولايات المتحدة لجهودكم.

إننا نتقاسم الشعور بالإحباط الذي أعرب عنه الكثيرون خلال الأسابيع القليلة الماضية فيما يخص المآزق الحالي لمؤتمر نزع السلاح. فخلال السنوات الأخيرة تجاوزت الجهود الأحادية والثنائية الجانب وغيرها من الجهود المتعددة الأطراف الرامية إلى مراقبة الأسلحة ونزع السلاح، في سرعتها جهود مؤتمر نزع السلاح في هذا المجال، مما أدى إلى تشكيك الكثيرين في مدى شرعية هذه الهيئة. وأفضت التطورات الحاصلة في الأشهر الأخيرة إلى أن يجدو الولايات المتحدة الأمل في أن يكون المؤتمر على وشك البدء بالاضطلاع بعمل موضوعي يشمل من جملة أمور صياغة معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. ومثلما ذكرنا سابقاً، فإننا نفهم أن الوثيقة L.1 تمثل أفضل حل توفيقى ممكن، وبناءً على ذلك، فهي تحمل الكثير من الوفود، بما فيها وفود بلدي، على طلب المزيد. ونحن نعتبر أنها تشكل فرصة مثلى للتقدم بعمل هذه الهيئة.

وإننا نقرّ بالحاجة الملحة إلى مضاعفة الجهود التعاونية من أجل مواجهة التحديات الفعلية التي تهدد الأمن الدولي، وتبدي استعدادنا للعودة إلى العمل. وإن وفد بلدي يعرب لكم عن تقديره لصدقكم وجهودكم الرامية إلى حشد طاقات المؤتمر، في وقت ينتاب فيه معظم الوفود شعور من التشاؤم إزاء مصير دورة المؤتمر هذه.

السيدة روكا (الولايات المتحدة الأمريكية)

ومع ذلك، وبرغم هذا المأزق، هناك أسباب كثيرة تدفع الولايات المتحدة إلى تبني موقف إيجابي. وفي هذا الخصوص، دعوني أشاطركم إعلاناً صدر في واشنطن الأسبوع الماضي.

مثلما تعلمون، فقد أعطى الرئيس بوش في عام ٢٠٠٤ تعليمات لتخفيض مخزون الأسلحة النووية بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٢، أي أن هذا المخزون سيُخفّض إلى أدنى مستوى له منذ الخمسينات. وفي الأسبوع الماضي أعلنت إدارة الأمن القومي النووي التابعة لوزارة الطاقة، أنها زادت معدل عمليات تفكيك الأسلحة النووية بنسبة ٥٠ في المائة مقارنة بالسنة الماضية، وأنها ستواصل زيادة هذا المعدل بشكل حاد خلال الفترة المتبقية من السنة. وحددت الإدارة، في بداية السنة المالية ٢٠٠٧، هدفاً يتمثل في زيادة معدل تفكيك الأسلحة النووية التي لم تعد صالحة للاستخدام، بنسبة ٥٠ في المائة تقريباً، ولكن التحسينات الكبيرة التي أدخلت على الإجراءات والأدوات والسياسات، مكّنت الإدارة من بلوغ هذا الهدف قبل الموعد المقرر بأربعة أشهر.

وحالما يتم تفكيك هذه الأسلحة، سيُودع البلوتونيوم في مخزن على درجة عالية من الأمان حين إنشائه وتشغيل مرفق لتحويل هذه المادة إلى وقود. ويهدف هذا البرنامج الخاص بالتخلص من البلوتونيوم، المبني على أساس اتفاق منع الانتشار لعام ٢٠٠٠ المبرم بين روسيا والولايات المتحدة، إلى التخلص من ٦٨ طناً مترياً من البلوتونيوم المُستخدم في صناعة الأسلحة في كلا البلدين بحلول نهاية عام ٢٠٠٧.

وتفكيك الأسلحة النووية عملية معقدة ومكلفة. وسعيًا إلى زيادة قدرتها على تفكيك الأسلحة، وقامت إدارة الأمن القومي النووي التابعة لوزارة الطاقة، في السنوات السابقة باستثمارات كبيرة في مختلف العمليات المتصلة بتفكيك الأسلحة النووية بغية توظيف المزيد الأخصائيين التقنيين وشراء المعدات والأدوات المناسبة، ووضع إجراءات تضمن قدرًا أكبر من السلامة والأمن. ونتيجة لزيادة عمليات تفكيك الأسلحة وتخفيضها، فإن مخزون الولايات المتحدة من الأسلحة النووية لم يعد يبلغ سوى ربع ما كان عليه في نهاية الحرب الباردة.

ولا تزال الولايات المتحدة مفعمة بالأمل، لأنها تبذل من جانبيها جهوداً في ميدان نزع السلاح النووي. ولن نقف مكتوفي الأيدي إزاء مسألة الحد من الأسلحة النووية في انتظار إبرام اتفاق معين متعدد الأطراف بشأنها. ونحن عاكفون على اتخاذ الخطوات اللازمة لتخفيض مخزوننا من الأسلحة النووية سعيًا إلى جعل العالم مكاناً أكثر أمنًا للجميع.

ولدى مؤتمر نزع السلاح الإمكانات اللازمة للمساهمة في تحقيق هذا الهدف. وستواصل الولايات المتحدة دعم المبادرات المتخذة في المؤتمر وتعلق الآمال على أن يفضي العمل الموضوعي إلى سد النقائص الملاحظة. وستواصل أيضاً المشاركة في الجهود التعاونية المبذولة في أماكن أخرى للمضي قدماً نحو تحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز السلم والأمن الدوليين.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكر السفيرة الموقرة للولايات المتحدة الأمريكية على بيانها، كما أشكرها على الملاحظات المشجعة التي وجهتها إلى الرئيسة.

والتكلم التالي على قائمة المتكلمين هو سفير ألمانيا.

السيد براساك (ألمانيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أدلي ببيان وجيز لم أعدّه مسبقاً. وهو يتعلق ببيان هيلينغندام بشأن عدم الانتشار الذي اعتمده مجموعة الثمانية يوم الجمعة الماضي. وقد قدمت يوم أمس هذه الورقة مرفقة بورقة أخرى بشأن مكافحة الإرهاب النووي، إلى الأمانة، وطلبت إصدارها كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر، ولكن نظراً لضيق الوقت، فقد رأيت من المفيد أن أكتفي بإحاطتكم شفويًا باللغة المتداولة حديثاً للإشارة إلى هذه الهيئة الموقرة التي نجلس فيها. لذا اعترف لكم بأني سأعرض عليكم بشكل انتقائي للغاية بعض المسائل الواردة في الوثيقة، وستسمح لكم الفرصة في الوقت المناسب لدراسة هذه الوثيقة بأنفسكم.

ويتضمن البيان المتعلق بعدم الانتشار ٢٠ فقرة، وسأقرأ عليكم الفقرة ٩ منه، بوصفها وثيقة الصلة بهذه الهيئة. ومثلما ذكرت، "إننا نؤيد تأييداً قوياً المساعي الجارية للتغلب على الركود في مؤتمر نزع السلاح. ونؤكد من جديد تأييدنا لبدء المفاوضات مبكراً بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية".

وأختار هاهنا من بين فقرات أخرى، فقرتين أو ثلاثاً، إذ يرد في الفقرة ٢ ما يلي: "ويتطلب تحدي الانتشار العالمي عملاً حازماً وتعاوناً دولياً استناداً إلى نهج عريض متعدد الجوانب. ولكي نحقق النجاح، نحتاج إلى العمل المشترك مع شركاء آخرين ومن خلال مؤسسات دولية مختصة، وخاصة المؤسسات في منظومة الأمم المتحدة، لتقوية كل الصكوك المتاحة لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل ووسائل نقلها".

ويرد في الفقرة ٤ ما يلي: "إننا نؤكد من جديد التزامنا بنظام المعاهدات المتعددة الأطراف الذي يوفر الأساس المعياري لكافة جهود عدم الانتشار. ولذا فمن الأولويات الأساسية تدعيم وتعميم المعاهدات المتصلة بأسلحة الدمار الشامل، وخاصة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية. وتظل هذه المعاهدات الثلاث صكوكاً أساسية لحفظ السلم والأمن الدوليين وتشكل الركائز للنظام الدولي لعدم الانتشار ونزع السلاح".

ويرد في الفقرة ٥ ما يلي: "وسنواصل العمل على تشجيع الدول على الوفاء بتعهداتها بموجب نظم المعاهدات المتعددة الأطراف ومساعدة الدول على تنفيذ تلك التعهدات بفعالية على مستوياتها الوطنية، عن طريق أمور منها المساءلة عن المواد الحساسة وتأمينها وحمايتها مادياً".

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): أشكرك على بيانك.

وليس لدي متكلمون آخرون على القائمة. فهل يرغب أي وفد في أخذ الكلمة في هذه المرحلة؟ يبدو أن الأمر ليس كذلك.

وبهذا نختتم أعمالنا لهذا اليوم في هذه الجلسة العامة. وستُعقد جلستنا العامة الرسمية المقبلة يوم الخميس القادم الموافق ١٤ حزيران/يونيه في الساعة ١٠/٠٠ في هذه القاعة أيضاً.

الرئيسة

وقبل رفع الجلسة، أود فقط أن أذكر الوفود بأنها مدعوة جميعاً إلى المشاركة في المشاورات غير الرسمية والمفتوحة العضوية التي سأجريها بشأن إصدار بيان تكميلي. وستبدأ المشاورات في غضون ٥ إلى ١٠ دقائق في هذه القاعة.

رفعت هذه الجلسة.

رفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠